قضية

ارفعوا أيديكم عن مفاتيح النور فعندنا مشكلة لها حل على مدى سنتين!

التحرير

قبل حرب أكتوبر.. لم تزد احتياجاتنا من الكهرباء على ١٪ سنويا.. فالكساد يخيم على الحياة الاقتصادية والتنمية في مصر حتى بات كأن كل شيء متوقف.. ربما لدينا رجفة هنا أو هناك.. إنما ليست نبضات حية تبشر بمستقبل.. حتى كان النصر.. وانطلقت مصر نحو التنمية حتى قفزت احتياجاتنا من الكهرباء إلى ٢٠٪ منذ عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ ثم اقتربت من استقرارها النسبي فوصلت إلى ٦٢٪ سنويا كحد أدنى رغم أن العالم الغربي المتقدم لا تزيد احتياجاته من الكهرباء على ٢ - ٤٪ سنويا..

محمد التمويل

وهذا يعني ببساطة أن مصر على طريق التطور والتحول السريع إلى تحقيق حيوية نحو التنمية والتعمير والتقدم.. ولكن هل احتياجاتنا الحقيقية معطلة بالكهرباء اللازمة أو الكفيلة للتنمية الآن؟؟

□ وإذا كانت الإجابة بالنفي.. فلابد من معرفة دواعي هذا النفي.. وهي ستكون الإجابة أيضا بنعم؟؟

وإنتاجنا من الكهرباء - حاليا - يبلغ ١٨٥ مليار كيلو وات ساعة.. عشرة مليارات من السد العالي وحوالي أسوان و ٨٥ مليار من المحطات الحرارية والحرارية التي تعمل بالأورنت الموجودة بالاسكندرية وحلوان والسويس وكفر الدوار وأسيوط والقاهرة.

وكان من المفترض أن تنتهي محطة أبو قير لتوليد ٦٠٠ ميجاوات ساعة.. في هذا العام.. حيث كان قد بدىء في تنفيذها عام ١٩٧٥ بقرض من الحكومة الفرنسية وأيضا كان لابد لمحطة السويس الحرارية التي بدأ فيها العمل منذ ١٩٧٦ والتي يصل إنتاجها إلى ٤٥٠ ميجاوات ساعة بقرض ألماني أن تنتج كهرباء هذا العام.. إلا أنه للأسف الشديد - كما يقول المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة - لم تنته كل من المحطتين والتي كان يجب أن تحل كل منها مشاكل وانطفاءات احتياجاتنا هذا العام.. ولكن للأسف أيضا فإن سبب تأخير تنفيذ ذلك تأخر شركات المقاولات المنفذة في ذلك بالإضافة إلى مشاكل إدارية واختيار مواقع أخرى.. بل كان من الأخطاء الجسيمة إسناد عملية المحطة لأكثر من طرف.. فهناك مورد للمعدات وآخر للتركيب وآخر للحفر والبناء وراح للإشراف.. فأطراف متعددة لا يؤدي انطلاقها إلا لنتيجة واحدة.. التأخير.. ولذلك تجنبت هذا في محطة توليد الكهرباء بالإسماعيلية عندما تولت مسئولية الوزارة.. فأعلنا عن مناقصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ورسا العطاء على إحدى الشركات الكبرى وهذه بدورها أسندت العمليات لعدة شركات تكون بالنسبة لها قابضة.. تسلم على المفتاح.. بعد عام ونصف عام.. فالمسئول واحد.

وهذه المحطة تتجه أمريكية قدرها ١٤٥ مليون دولار.. طاقتها ٦٠٠ ميجاوات أما بالنسبة للتأخير في تنفيذ محطتي أبو قير والسويس فقد قرر المهندس حسب الله الكفراوي الضغط على شركات المقاولات التابعة لوزارته لتنفيذها في أقرب وقت والإسراع في ذلك.. إنقاذا منه بأهمية تلك المحطات.. كما وافق الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد على الاعتمادات المطلوبة أيضا.. وتم الاتصال بالحكومة الألمانية لمعاودة تمويل محطة السويس - وهي بقرض ألماني - لاستكمال المحطة حيث إن الحكومة الألمانية أوقفت التمويل عندما تأخر تنفيذ المحطة.. وبدأت البعثات والخبرات تصل منذ أيام إلى مصر.. واتصلت مصر تليفونيا كيا لرفع حلول نهاية محطة كفر الدوار والتي تصل طاقتها إلى ٢٢٠ ميجاوات.. فهذه المحطة قد أقيمت منذ عشرات السنين أي بعد حرب ١٩٦٧ وقد ألحقت أيضا معداتها حتى أصبحت مواسيرها في حالة سيئة وانطفاءاتها كثيرة.. تعمل يوما وتتعطل أياما.. ولذلك فإننا بصدد الاتفاق مع مصر تليفونيا كيا لرفع حلول هذه المحطة حتى تكتمل المساهمة في تغطية احتياجاتنا.

وبالتالي في عام ١٩٨٢ تكون قد أدخلنا في شبكة الكهرباء تحت مجموع طاقات محطات أبو قير والسويس والإسماعيلية أي ١٦٥٠ ميجاوات كهرباء بالإضافة إلى محطة الجيزة الغازية وطاقتها ٢٠٠ ميجاوات بقرض إنجليزي.. وأخرى بالاسكندرية طاقتها ١٠٠ ميجاوات تنتهي في ديسمبر ١٩٨١ بالإضافة إلى محطة الوراق التي افتتحت منذ أيام وطاقتها ٥٠ ألف كيلوات ساعة.. وعمل ثالثة في عام ١٩٨٢ يلحق بالشبكة ما يقرب من ٢٠٠٠ ميجاوات كهرباء.. وهذا يعني تحولا كبيرا في خطة احتياجاتنا من الكهرباء.. لأنه حتى نهاية عام ١٩٨٢ ستكون أمامنا صعوبات لابد من اجتيازها في هذا المجال.. حيث إننا نتعرض نتيجة تأخير تنفيذ تلك المحطات.. بالإضافة إلى فترة السدة الشتوية في يناير وفبراير من كل عام.

في خلال هذه الفترة يقل اندفاع المياه للسد العالي من ١٦٠ مليون متر مكعب إلى ٩٠ مليون متر مكعب من المياه ولذلك يقل التيار الذي ننتج منها هذا.. وحتى لو عملت كل المحطات بكامل طاقاتها فالأمر لا يسلم من أي عطل مفاجيء في أي منها.. وهذا يؤثر بالطبع تأثيرا كبيرا على قوة دفع التيارات للمشروعات والمنازل.. ونحن نحاول معالجة ذلك الآن بالقضايا المكثفة لبل بنار الترحيلات كما أن محطتي الخصوصية والاسكندرية اللتين ستعملان مع نهاية العام القادم ستخففان من حدة هذه السدة في يناير وفبراير من عام ١٩٨٢.. وقرر المهندس عبد الهادي مساعد وزير الري من ناحية أخرى زيادة اختياض المياه من ٩٠ مليون متر مكعب إلى ١١٠ ملايين متر مكعب.. حيث صرح بأن فيضان هذا العام يساعد على ذلك لأنه أفضل من فيضان العام الماضي.. كما أنه بالتعاون مع وزير الزراعة د. داود بصدد دراسة إعادة جدولة المحاصيل وطرق الزراعة لتفادي تقليل مياه السد العالي.. ولكنا أيضا على الصعاب والحديث مازال للمهندس ماهر أباظة.. فإنه لأول مرة في تاريخ مصر الحديث سيكون هناك نظام التحكم الآلي في مولدات الكهرباء لمعالجة أية هزة في الشبكة.. وسينتهي من تركيبه في نهاية العام القادم.. ومن خلال هذه الخطوات السابقة وبدءا من عام ١٩٨٢ ستختفي نهائيا أعطال وانقطاع التيار الكهربائي وستغطي كافة احتياجات مصر من الكهرباء.. بالإضافة إلى تدفق التيار بكميات كبيرة بعد هذا العام.. حيث تدخل محطة شبرا عام ١٩٨٦.. ومحطة شمال الصعيد للشبكة الكهربائية على مستوى مصر في عام ١٩٨٨.

وهذا ستكون في مرحلة مريحة للكهرباء.

ومن الآن حتى ١٩٨٢ لابد أن نختار الصعاب السابقة بصبر.. وأيضا بتركيبات من الجمهور حتى هذا العام.

ومن وسائل اجتياز هذه المرحلة أو هذه الفترة الحرجة حتى عام ١٩٨٢.. لابد من ترشيد الاستهلاك.. وهو لا يتطلب مجهودا يذكر.. بل إن هذا الترشيد فائدة مزدوجة للجمهور وللدولة أيضا.

فقد كانت هناك تجربة جديدة بالعروة الوثقى مرة أخرى.. من حيث الاستفادة من دروسها.. عندما ارتفع سعر التيار الكهربائي.. وأعاد الرئيس السادات سعره الرخيص.. فمن خلال فترة العلاج أعاد الأفراد ترشيد استهلاكهم حرفا من الاستهلاك الأسرف.. وبالتالي دفع تكاليف أكثر تؤثر على دخله.. فإذا لا يرشد الجمهور استهلاكه رغم أسعار التيار الكهربائي الرخيص.. وخاصة أننا نعلن صراحة أننا نعاني صعوبات خلال العامين القادمين في مجال الكهرباء

وإذا كان هذا مساهمة للدولة فهو أيضا يقلل الإنفاق العام ، وتوفير جزء من الدخل عادل مايهم فى تيار هو فى نفى عدد . إنما يقلل من الأعباء ويكسب وقوا ماديا ويكسب الدولة فى التخفيف من الضغوط التى تحاجها مشروعات ومرافق أخرى [؟ والمصالح والهيئات الحكومية أيضا يمكنها توفير الأعباء بنسبة ٢٥ . حيث إن بعضا يجاز يتحمس مشرقة طوال ساعات النهار حتى الغروب ، ولكن لإعادة طبيعة فى بالغرض المطلوب فى مكانها ومعناها ..

كما أنه لاداعى للزيادات الناتج فيها والتى تسبب ضغطا متزايدا على الأحمال الكهربائية . بل أعباء الاضطرار إلى سرقة التيار لمواجهة هذه الزيادات الناتج فيها . تأثيرا على الخطات والمعدات فيؤدى ذلك أيضا إلى تعطيلها واحتراق الكابل . مما يستغرق وقتا فى الإصلاح ويفوت فرصة لمناول أخرى ومشروعات أخرى للاستفادة من التيار لو لم يعطل الكابل . وإنما بصدد وضع قانون جديد لتشديد العقوبة على من يسرق التيار لأى غرض . وشرطة الوزارة تقوم بدورها فى هذا الصدد .

وعلى كل فإن قرار إطلاق إطلاق فى الساعة السادسة مساء سيساهم فى هذا الترشيد وتخفيف الأحمال الكهربائية حتى عربالفترة الحرجة حتى نهاية عام ١٩٨٢ . بل إنى أعد أنه بعد نهاية العام المذكور لن نؤثر فيا السعة الشتوية ، فنحن لن نتأثر عندما تضم الشبكة الكهربائية ٢٠٠٠ ميجاوات . بل الجمهور أيضا سيتمتع بما يجل من كهرباء فى شى استعمالات بعد عام ١٩٨٢ . فهل حتى انتهاء هذه المرحلة العصبية سيكون لدى جمهورنا الوفى التاضح ؟ .. الذى كان من أسباب نصرنا فى كل انتصاراتنا . وخاصة حرب أكتوبر الخالدة ؟؟

واستطرادا للترشيد والأحمال الخانقة لا يطلب من الجمهور . سأله عن مدى التنسيق اللازم بين مرافق المياه والمجارى والتليفونات والكهرباء . والمتعدم حاليا . حيث يجرى إصلاح فى أحدها فيعطل الآخر نتيجة الحفر والردم وعدم التنسيق . فقال : أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى الموسع فى أوائل شهر أكتوبر كان هناك قرار من السيد حسنى مبارك نائب رئيس الحزب الوطنى بإلزام الجهات المسئولة فى مجال الخدمات بالتنسيق فى مجال الإصلاح والأعطال المتعددة بل عدم ترخيص إقامة منشآت إلا بناء على خرائط واضحة للمرافق . وتكونت لجنة من الوزراء العنيين للتنسيق بين التليفونات والمجارى والمياه والكهرباء .. مهمتها التنسيق ومعرفة التخصيات الخدمية لكل مرفق . وترسم خريطة متكاملة شاملة لكل هذه المرافق . حتى يتم هذا التنسيق ومنعا لوجود أعطال متعاقبة بين المرافق المختلفة . وستكون لدى كل مرفق خريطة من هذا النوع تجنبا للتعدى على معدات ومهمات مرفق آخر . وقد بدأ فعلا وضع خطوط وملامح هذا التنسيق بين الجهات المعنية بدءا على التواطئين وتنفيذا لقرار نائب رئيس الحزب الوطنى ونائب رئيس الجمهورية .

ماهر أباظة وزير الكهرباء
فى جميع أولويات إدارة القرى حسب
طلبات أعضاء المجلس الشعب

وأخيرا .. أين كهربة الريف ؟

وإذا كان الحديث قد يدور لأول وهلة أنه يتناول كهربة المدن ومدى تأثرها بانقطاع التيار أحيانا .. فما بال المناطق المقطر فيها التيار نهارا أو التى مازالت فى ظلام ولم يأتها التيار حتى الآن فى عام ١٩٨٠ .. رغم المشروع الحضارى الذى نلمسه أحيانا فى المدن .. فما هو مصير الريف .. وكهربته التى بدأت منذ عام ١٩٧١ ولم تنته حتى الآن .. وربما الصعاب والعقبات التى سبق ذكرها تكون معوقات كافية لتأخير الانتهاء من كهربة ريف مصر كله . فكان معدل كهربة الريف يصل مابين ٣٠٠ و ٣٥٠ قرية فى العام ثم انطلق قطاع الكهرباء فوصل إلى إنارة ٨٠٠ قرية خلال العام الماضى . أما هذا العام فسيصل إلى إنارة ألف قرية .. والباقية تأتى حتى نهاية عام ١٩٨٣ حيث ستضاء جميع قرى مصر التى تزيد عدد أفرادها على ألف نسمة . ومع نهاية ١٩٨٦ ستدخل الكهرباء جميع العزب فى مصر . التى يقل عدد نسماتها عن ألف نسمة

بل لتأكيد الاهتمام بالريف من هذا الجانب .. يقول ماهر أباظة وزير الكهرباء : إننا بصدد وضع مشروع قانون لإنشاء شركات للكهرباء .. تغطى جميع محافظات مصر . تبع كل شركة المحافظة التى تقع فيها .. ومهمة هذه الشركة السيطرة والتنسيق وتوزيع الكهرباء فى جميع مرافقها ومشروعاتها ومنازلها . تشترى من الحكومة التيار بسعر معين ثم تعيد بيعه بثمن يحقق هامش ربح .. يساعد بدوره فى الصيانة والإصلاح الدورى .. وعدا ماتحدده الحكومة من سعر مدعم فلايمكن للشركة التصرف فيه بأزيد مما حددته الحكومة . ويستطرد الوزير قائلا : وعلى كل .. فإنى أضع أولويات إدارة القرى بناء على طلبات الأعضاء المحترم الشعب فهم أدرى بمشاكل قراهم ومدى احتياج كل منها قبل الأخرى .. حيث إن الحكومة المركزية بعيدة عن هذه القرى . وأعطيها أولى بها وبتنفيذها على أخرى .. ووفاقا لإدارة القرى تسير وفقا لخطوات ومعايير موضوعية ذات أولوية حاسمة .

واستدراكا لكهربة الريف أيضا .. فقد أعلن منذ شهور أن وزارة الكهرباء بصدد تنفيذ مشروع كهربة المنازل . وأنها قامت بتجربة ذلك فى محافظة المنوفية .

فماذا عن هذا المشروع الذى سيساهم فى المكنة الزراعية وحل مشكلة انخفاض الأيدى العاملة الزراعية وتوفير الوقت والجهد وتوفير الثروة الحيوانية من الخاموس والبقر ..

قال الوزير : إن الدراسات التى تمت أثبتت فعلا فى الهجرة .. ولذلك فنحن نعارد الفواصة الأعمق والأشمل الآن لتكون على مستوى التنفيذ القومى المطلوب . فلابد من إعانة القطاع الزراعى لتحقيق ماذكرت . ولذلك فالمأمل مطلوب أو السرعة بدون تسرع حيث لابد من توافر الضمانات اللازمة لتشغيل هذه المنازل حيث إنها سيمد لها من الخطوط حوالى ١٥٠٠ كيلو متر . وعندما تنتهى هذه الدراسات ستعرض فى مؤتمر موسع لمهندسى الرى والكهرباء والزراعة للنقاش وأخذ الرأى والتعديل إن وجد . حتى يكتمل المشروع دراسيا ويعرض على مجلس الوزراء للإقرار مع تدبير القروض والتمويل المثل اللازم لتنفيذه . وبذلك يبدأ تنفيذه الأول فى عدة محافظات إلى أن يغطى الأراضى الزراعية بل المستصلحة أيضا ويحقق مأمرجوه من تنفيذه . وإذا ماقررنا تنفيذه فسيبدأ فى إجرائه بالميزانية التالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

وفى ختام هذا الحديث .. وحيث إن المهندس ماهر أباظة ابن القطاع الكهرباء قلت له صراحة : لماذا وأنت مسئول بالوزارة منذ سنوات لم تحقق أو تنفذ شيئا مماتحققه الآن ؟

فرد الرجل بصراحة أكثر قائلا : لقد كنت وكيلا أول للوزارة منذ عام ١٩٧٤ والأمانى لم تكن هناك صلاحيات أو سلطات لوكيل أول الوزارة تدعوه لمتابعة تنفيذ المهام الموكولة إلى الهيئات التابعة للوزارة .. إنما يعمل وفقا لما يطلب منه فقط .. وعلى ذلك فعندما توليت المسئولية الوزارية أوعزت للوكيل الأول فى كل التفاصيل . وأعطيته الصلاحيات والسلطات اللازمة والمناسبة لمتابعة التنفيذ والاتصال بأية جهة بل المحاسبة والمساءلة . حتى يكون له دور بارز . يوما بيوم مع كل تفاصيل القطاع □